MEDIGREEN

أوراق حقائق: تخطيط الحيز البحري والفرص الزرقاء في المتوسط

بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي

صُمِّمت هذه النشرات لدعم ونشر الممارسات المستدامة في القطاعات البحرية، مثل تربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك والطاقة البحرية، وذلك بهدفٍ رئيسي هو حماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

تقدّم هذه النشرات عرضًا لهذه القطاعات من منظور تخطيط الحيّز البحري (MSP)، وتوضّح كيف يمكن أن يشكّل هذا التخطيط أداة فعّالة لتحقيق تنمية متوازنة ومتكاملة في مختلف مناطق البحر الأبيض المتوسط.

كما تسعى إلى تشجيع تبنّي التخطيط البحري من خلال نسخ مُكيّفة تراعي الاحتياجات والخصوصيات المحلية، وتسلّط الضوء على الفرص المتاحة للدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في إطار الاقتصاد الأزرق.

وتضم أيضًا مختارات من الاستراتيجيات الرسمية والوثائق المرجعية الأساسية التي يمكن الاستفادة منها في تعزيز البحث والعمل المستقبلي في هذا المجال.

ما هو تخطيط الحيز البحري؟

تخطيط الحيز البحري (MSP) هو عملية مبنية على أسس علمية تهدف إلى إدارة استخدام البحار والمحيطات لضمان أن تتم الأنشطة البشرية بفعالية وأمان وعلى نحو مستدام.

تعتمد هذه العملية على دراسة وتوزيع الأنشطة في المناطق البحرية من حيث الموقع والزمان، بهدف تحقيق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

يساعد التخطيط الحيزي البحري على تنظيم عمل القطاعات المختلفة مثل الصيد، والسياحة، والنقل، والطاقة لضمان الاستخدام الأمثل للمساحات البحرية، وتحقيق التوازن بين المصالح المتنوعة، مع حماية النظم البيئية وتعزيز التنمية المستدامة.

أهدافه:

- الحد من النزاعات بين المستخدمين، وتعزيز التكامل بين الأنشطة (مثل الجمع بين مزارع الرياح وتربية الأحياء المائية في نفس المنطقة)، ودعم الأمن الغذائي وأمن الطاقة.
- تحسين الشفافية والوضوح القانوني لجذب الاستثمارات.
- تعزيز التعاون الإقليمي لتطوير الطاقة المتجددة، وتخصيص ممرات الشحن، ومد خطوط الأنابيب والكابلات البحرية، وحماية البيئة البحرية.
- حماية النظم البيئية البحرية من خلال تخصيص مناطق محمية، وإجراء تقييمات للأثر البيئي، وتحديد فرص الاستخدامات المتعددة للمساحات البحرية.

يعمل تخطيط الحيز البحري بأفضل شكل عندما يتم تكييفه مع أنماط الحوكمة والهياكل والثقافات المحلية.

الاقتصاد الأزرق في المتوسط: القطاعات البحرية الرئيسية

مصايد الأسماك

لا تزال تحديات الاستدامة قائمة، إذ يُصاد أكثر من 75% من المخزونات السمكية المُقيَّمة خارج الحدود البيولوجية المستدامة، رغم انخفاض هذه النسبة قليلًا خلال العقد الماضي.
تُسجّل سفن الجرّ القاعية أعلى معدلات رمي الأسماك والكائنات البحرية بعد صيدها، إمّا لصِغر حجمها، أو لعدم الطلب عليها، أو بسبب القيود القانونية التي تمنع الاحتفاظ بها.
ومع ذلك، بدأت الجهود المبذولة للحدّ من الصيد العرضي – أي صيد الأنواع غير المستهدفة – تُظهر نتائج إيجابية.
في المقابل، يُسجّل الصيد التقليدي، الذي يعتمد على قوارب صغيرة وأساليب حرفية، معدلات أقلّ بكثير من الكميات المُلقاة في البحر (حوالي 10٪ فقط)، غير أنّه لا يخضع لمراقبة شاملة بسبب تشتّت مناطق نشاطه واعتماده على أساليب غير منظّمة رسميًا.

تشمل الجهود المبذولة للحدّ من الصيد الجائر تنفيذ خطط إدارة متعددة السنوات، وفرض ضوابط على جهد الصيد، وإنشاء مناطق صيد محدّدة جغرافيًا تغطّي حاليًا نحو 8٪ من أسطول الصيد. ومع ذلك، يظلّ تطبيق القوانين متفاوتًا بين مناطق البحر الأبيض المتوسط.
وتُبرز الأهمية المستمرة لقطاع الصيد في تأمين سبل العيش للمجتمعات الساحلية، خصوصًا في المناطق التي تندر فيها فرص العمل البديلة، الحاجة إلى استراتيجيات انتقالية شاملة تضع المجتمع المحلي في صميم جهود تحقيق الاستدامة.

يظلّ نشاط الصيد حجر الزاوية في الاقتصاد الأزرق في حوض البحر الأبيض المتوسط، سواء من حيث قيمته كتراث ثقافي أو من حيث أهميته الاجتماعية والاقتصادية.

يساهم هذا القطاع بأكثر من 7 مليارات يورو من الإيرادات سنويًا، ويدعم نحو 420,000 وظيفة، أي ما يعادل 60% من إجمالي العمالة في أنشطة الصيد وتربية الأحياء المائية مجتمعة.
ويهيمن الصيد التقليدي، إذ يمثّل أكثر من 80% من أسطول الصيد، ولا سيما في المنطقة الوسطى والشرقية من البحر الأبيض المتوسط.

يتكوّن أسطول الصيد في البحر الأبيض المتوسط من نحو 75,000 سفينة، بقدرة إجمالية تقارب 750,000 طن إجمالي (GT).
ورغم أن عدد السفن انخفض قليلًا في السنوات الأخيرة (-1.2٪)، فإن القدرة الإجمالية للأسطول شهدت زيادة طفيفة (+3٪)، ما يعكس عملية تحديث مستمرة.

تشمل الأنواع الرئيسية المصطادة: الأنشوجة الأوروبية، والسردين، والبوري الأحمر (Mullus spp)، والحبار، والروبيان، غير أنّ تركيبة المصيد تغيّرت بشكل ملحوظ خلال العقود الثلاثة الأخيرة.
وتشير تقلبات مخزونات الأسماك السطحية الصغيرة وزيادة كميات المصيد من الأنواع القاعية إلى تغيّرات بيئية وتحوّل في متطلبات السوق.

.مصايد البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود: الأمور الصغيرة تصنع الفارق

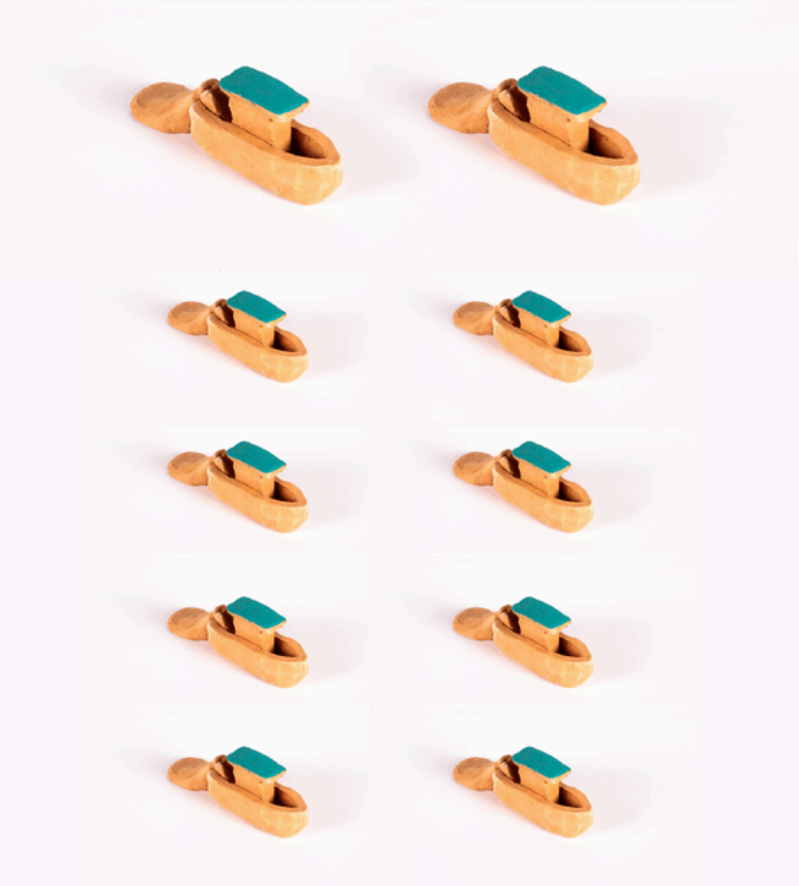

82%

من أسطول الحوض يتكوّن من
سفن صغيرة الحجم

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). 2023. حالة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود 2023 – طبعة خاصة. لجنة مصايد الأسماك للبحر الأبيض المتوسط، روما. https://doi.org/10.4060/cc8888en

الاقتصاد الأزرق في المتوسط: القطاعات البحرية الرئيسية

تربية الأحياء المائية

تلعب تربية الأحياء المائية دورًا متزايدًا في الأمن الغذائي.
ففي مصر مثلًا، توفر ما يصل إلى 20٪ من إجمالي البروتين الحيواني المستهلك، مما يبرز أهميتها الكبيرة في الأنظمة الغذائية الوطنية وفي تعزيز القدرة على الصمود الغذائي.
ورغم تطورها إلى صناعة متكاملة، فإن تربية الأحياء المائية لا يمكن أن تحل محل مصايد الأسماك في أدوارها المرتبطة بالتوظيف، والاندماج الإقليمي، والقيمة الاجتماعية والثقافية، خاصة في المجتمعات الريفية والجزرية.

من أبرز التحديات المستقبلية: الحد من التأثيرات البيئية، وتحسين كفاءة الطاقة، وتعزيز الابتكار التكنولوجي، وضمان تنمية عادلة. كما يجب على هذا القطاع التكيف مع تغير المناخ، وتقلبات السوق، والثغرات التنظيمية، مع الإسهام في تحقيق أهداف أوسع تشمل حفظ التنوع البيولوجي البحري والإدارة القائمة على النظم البيئية.

ويظل التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة عنصرين أساسيين لضمان أن يتماشى نمو تربية الأحياء المائية مع مسارات التنمية المستدامة والشاملة.

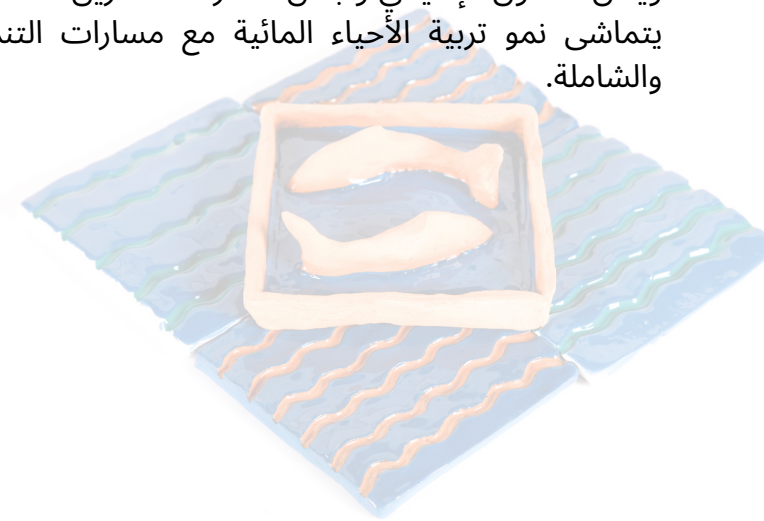

أصبحت تربية الأحياء المائية ركيزة ديناميكية وسريعة النمو في الاقتصاد الأزرق للبحر الأبيض المتوسط، حيث تساهم بنحو 11 مليار يورو سنويًا وتوفر ما يقرب من 280,000 وظيفة، أي ما يعادل 40٪ من إجمالي العمالة في هذا القطاع.
ويمثل هذا النشاط اليوم حوالي 45٪ من الإنتاج المائي من حيث الحجم، و60٪ من حيث القيمة، مع إظهار قدرة عالية على الصمود أمام الأزمات، كما حدث خلال جائحة كوفيد-19.
.

تهيمن تربية الأسماك البحرية المستزرعة على الإنتاج المائي في البحر الأبيض المتوسط، إذ تمثل أكثر من 85٪ من إجمالي الإنتاج البحري، وتعتمد بشكل كبير على الأقفاص البحرية (68٪) تليها الأنظمة البرية والأحواض.
ورغم أن الاستزراع في المياه العذبة لا يزال يساهم بحصة كبيرة من الإنتاج في بعض دول المتوسط، فقد شهد الاستزراع في المياه البحرية وشبه المالحة نموًا لافتًا منذ عام 2011، بنسبة تقارب +75٪ في الحجم و+90٪ في القيمة.
تشمل الدول الرائدة في هذا المجال مصر، وتركيا، واليونان، وإيطاليا، بينما تسجّل دول أصغر مثل ألبانيا والجزائر معدلات نمو سريعة.
أما دول مثل سلوفينيا ومونتنجرو فقد شهدت تراجعًا ملحوظًا في الإنتاج.

إنتاج تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط:
مسألة زعانف وأصداف

83%

إنتاج الأسماك الزعنفية

16%

إنتاج الرخويات

2.800.000 t

8.000.000.000 $ القيم في سنة 2020

.المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط. (2021). تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط. ضمن الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط لعام 2021
سيكورو، بي. (2024). تطور تربية الأحياء المائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: مرحلة ذروة أنثروبوجينية؟ مجلة بلوس وان، المجلد 19(8)، المقالة 0290870

الاقتصاد الأزرق في المتوسط: القطاعات البحرية الرئيسية

الطاقة البحرية المتجددة

- **12 جيجاواط (GW) بحلول عام 2030 في دول الاتحاد الأوروبي**

- 40 جيجاواط (GW) بحلول عام 2050.
- تبلغ الإمكانات في شرق وجنوب المتوسط نحو 21,967 تيراواط ساعة/سنة (TWh/year) – أي أعلى بمقدار 34 مرة مقارنة بالشمال (UfM، 2017).
- المخاوف البيئية:
- تأثيرات على الحياة البحرية بسبب الضوضاء، والحقول الكهرومغناطيسية، والبنية التحتية.
- تصادم الطيور واضطراب المواطن البيئية أثناء البناء والتشغيل.
- التأثيرات التراكمية تمثل مصدر قلق كبير، ويُعد تخطيط الحيز البحري (MSP) أداة أساسية للتخفيف من هذه الآثار.

طاقة المد والجزر: إمكانات واعدة في بداياتها

لا يزال استغلال طاقة المد والجزر في البحر الأبيض المتوسط في مراحله الأولى. حاليًا، يوجد مشروع تشغيل واحد فقط في مضيق ميسينا بإيطاليا.

ومع ذلك، هناك 20 مشروعًا قيد التطوير، معظمها في إيطاليا وفرنسا ومضيق جبل طارق.

لكن هذا التوسع يواجه تحديات، أبرزها ازدحام حركة الملاحة البحرية والعوائق التقنية المرتبطة بالتركيب والتشغيل.

طاقة الرياح البحرية: الرهان الأكبر على الطاقة المتجددة

طاقة الرياح البحرية تشهد توسعًا سريعًا وتُعد الأكثر وعدًا بين مصادر الطاقة المتجددة، بفضل:

- إمكانات عالية للرياح في مناطق واسعة من المتوسط.
- انخفاض تكاليف الإنتاج المتوقع بنسبة 50٪ بحلول عام 2031.

المواقع الرئيسية الواعدة:

- خليج الأسد (فرنسا)
- البحر الأدرياتيكي
- المضائق القريبة من صقلية، تونس، ومالطا
- خليج قابس (تونس)

الطاقات البحرية المتجددة: أهداف طموحة.

32%

من المتوقع أن يأتي جزء من الكهرباء المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة (وفقًا للتوجيه 2018/2001) ويمكن أن تُسهم الطاقات البحرية المتجددة في تحقيق هذا الهدف الأوروبي لعام 2030.
ومن حيث التطوير والاستخدام، تُعدّ الطاقة الريحية البحرية والطاقة المديّة أكثر المصادر تقدمًا في حوض البحر الأبيض المتوسط.

2.000.000 €

من القدرة المركبة (MW) لكل ميغاواط.

هو متوسط الاستثمار الإجمالي في مزارع الرياح البحرية

الطاقات البحرية المتجددة في البحر الأبيض المتوسط. تم الاطلاع عليه في 12 مارس 2025 من .
https://planbleu.org/en/page-theme/marine-renewable-energy/
:ما هي تكلفة طاقة الرياح البحرية؟ تم الاطلاع عليه في 12 مارس 2025 من
https://www.windustry.com/what-is-the-cost-of-offshore-wind-energy.htm

الاقتصاد الأزرق في المتوسط: القطاعات البحرية الرئيسية

حماية البيئة

رغم الجهود الكبيرة المبذولة لإنشاء المناطق البحرية المحمية (MPA)، فإن الضغوط البيئية في البحر الأبيض المتوسط لا تتوقف عند حدود هذه المناطق. فالكثير من الموائل البيئية الحرجة ومسارات هجرة الثدييات البحرية لا تزال خارج نطاق الحماية الرسمية، مما يجعل النظم البيئية عرضة لمزيد من التدهور.

لمعالجة هذه الفجوات، يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (PNUE/PAM) على تعزيز نهج قائم على النظم البيئية في تخطيط الفضاء البحري (PEM)، وتشجيع الدول على إدماج ممرات التنوع البيولوجي، مسارات الهجرة، والوظائف البيئية الأساسية ضمن خططها الوطنية ولوائحها.

مع ذلك، لا تزال الحماية غير متوازنة عبر الحوض؛ إذ تتمتع دول الاتحاد الأوروبي بقدرة أكبر على التنفيذ مقارنة بالعديد من الدول المتوسطية غير الأعضاء.

على سبيل المثال، إسبانيا تحمي أكثر من 21٪ من منطقتها الاقتصادية الخالصة (ZEE)، ما يضعها على مقربة من الهدف العالمي البالغ 30٪، بينما تحمي بعض الدول الأخرى أقل من 1٪ فقط من مناطقها البحرية، مما يترك النظم البيئية عرضة للضغوط المتزايدة.

تحقيق الحالة البيئية الجيدة ووقف فقدان التنوع البيولوجي يتطلب:

- تعزيز التعاون عبر الحدود
- تبادل البيانات
- إشراك المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة

يُعد البحر الأبيض المتوسط نقطة ساخنة للتنوع البيولوجي العالمي، إذ يضم نحو 7٪ من الأنواع البحرية المعروفة رغم أنه لا يمثل سوى 0.3٪ من حجم المحيطات، ويتميز بأعلى معدل توطن بحري في العالم (20–30٪ من أنواعه فريدة).

لكن هذه الثروة الطبيعية تواجه ضغوطًا متزايدة من التلوث وتدهور المواطن البيئية والاستغلال المفرط للموارد، إضافة إلى التحضر السريع وحركة الملاحة الكثيفة وتأثيرات تغير المناخ.

تتراجع المواطن الحرجة مثل مروج الأعشاب البحرية والأراضي الرطبة والكثبان الساحلية، مما يضعف قدرتها على حماية الشواطئ وامتصاص الكربون والحفاظ على دورة المغذيات. كما تهدد حركة السفن بيئات الثدييات البحرية، فيما تتزايد أنشطة النفط والغاز وتربية الأحياء المائية والبنية التحتية الساحلية، ما قد يتداخل أحيانًا مع فعالية المناطق البحرية المحمية.

البحر الأبيض المتوسط ليس مجرد بحر، بل هو موطن فريد يضم ثروة بيولوجية استثنائية لا مثيل لها في العالم. لحمايته، تتعاون دول المنطقة في إطار اتفاقية برشلونة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وخاصة من خلال البروتوكول الخاص بالمناطق المحمية والتنوع البيولوجي، الذي يشكل حجر الأساس للعمل الإقليمي في هذا المجال.

اليوم، تغطي المناطق البحرية المحمية نحو 10٪ من مساحة البحر الأبيض المتوسط، في خطوة تقرّبنا من تحقيق الهدف العالمي المتمثل في حماية 30٪ من محيطاتنا. لكن الحماية الحقيقية لا تتعلق فقط بالمساحة، بل بفعالية الإدارة والالتزام بالقوانين.

التحدي الكبير هو ضمان أن تكون هذه المناطق محمية بالفعل على أرض الواقع، إذ ما زالت تعاني بعض المواقع من نقص الموارد والكوادر وأنظمة المراقبة، فيما تواصل أنشطة غير قانونية مثل الصيد الجائر والملاحة المدمرة تهديد هذه الكنوز الطبيعية.

إن تعزيز التعاون، وتبادل الخبرات، ودعم المجتمعات الساحلية هي مفاتيح النجاح للحفاظ على هذا الإرث الطبيعي للأجيال القادمة، وضمان أن يظل المتوسط بحرًا حيًا، نابضًا بالحياة، ومصدر إلهام وفرص للجميع.

حماية الطبيعة في البحر الأبيض المتوسط.

9,68%

من مساحة البحر الأبيض المتوسط
مُخصَّصة كمناطق بحرية محمية (MPAs)

1,27%

من مساحة البحر الأبيض المتوسط
مغطاة بمناطق بحرية محمية تُنفذ
فعلياً خطط إدارتها

الصندوق العالمي للطبيعة. (2019). نحو عام 2020: أداء دول البحر الأبيض المتوسط في حماية بحارها. الصندوق العالمي لحماية الطبيعة

مستقبل القطاعات الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط
مصايد الأسماك: نحو المرونة والاستدامة

يوفر قطاع مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط سبل العيش لحوالي 500,000 شخص، بما في ذلك 158,000 عامل على متن السفن، رغم أنه يواجه انخفاضًا بنسبة 6٪ في العمالة منذ عام 2020. يهيمن الصيد التقليدي على العمالة بنسبة 62٪ لكنه لا يولد سوى 26٪ من إجمالي الإيرادات، مما يعكس دوره الاجتماعي المهم ولكنه اقتصاديًا هش. ولتحقيق أهداف الاستدامة بحلول عام 2030، يتطلب الأمر اتخاذ إجراءات جريئة، بما في ذلك تقليل الاستغلال المفرط للموارد البحرية، وتوسيع نطاق الرصد الإقليمي، وتعزيز تطبيق لوائح أقوى ضد الصيد غير القانوني وغير المنظم (IUU). ويُعد الاستثمار في جمع البيانات، وخطط الإدارة التكيفية متعددة السنوات، وإنشاء مناطق الصيد المقيدة أمرًا حاسمًا لتحقيق هذا الهدف.

هناك حاجة ماسة إلى تجديد الأجيال في هذا القطاع، إذ إنه يشهد شيخوخة القوى العاملة، ويعمل غالبًا بشكل غير رسمي، ويعاني من نقص في المهارات الرقمية. تسعى المبادرات المدعومة من الاتحاد الأوروبي مثل BAPSI وBlueAquaEdu إلى سد هذه الفجوة من خلال تعزيز التدريب متعدد التخصصات، واعتماد التعلم القائم على الألعاب، وإنشاء منظومات للمهارات الزرقاء في المجتمعات الساحلية. ومع المزيج المناسب من الالتزام السياسي ودعم الابتكار، يمكن لمصايد الأسماك أن تتحول إلى ركيزة مرنة، مدعومة بالتكنولوجيا، ومتمحورة حول المجتمع الاقتصاد الأزرق المستدام.

مستقبل القطاعات الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط
تربية الأحياء المائية: ذكية، مستدامة ومتكاملة

أصبحت تربية الأحياء المائية محركًا استراتيجيًا لبناء أنظمة غذائية مستدامة في حوض البحر الأبيض المتوسط، إذ توفّر ما يقارب 300 ألف فرصة عمل. غير أنّ نمو هذا القطاع ينبغي أن يكون سليمًا بيئيًا وشاملًا اجتماعيًا.

تركّز التوجهات الجديدة على تنويع الإنتاج، ولا سيّما باتجاه الأنواع منخفضة التغذية وعالية القيمة مثل الطحالب، وعلى اعتماد نماذج الاقتصاد الدائري، من خلال إعادة استخدام النفايات البيولوجية وإنتاج الأعلاف القائمة على الطحالب الدقيقة. كما تدفع الزراعة القائمة على النظم البيئية، إلى جانب المراقبة الرقمية المتقدمة وأنظمة التغذية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، نحو تحويل تربية الأحياء المائية إلى قطاع أنظف وأكثر ذكاءً.

ولتحقيق هذا التحوّل، لا بدّ من بيئة تمكينية تشمل تشريعات مبنية على الأدلة العلمية، وحوافز سوقية، وتمويل موجّه للابتكار، إلى جانب قبول مجتمعي واسع. ويزداد اهتمام الدول بـ الحلول القائمة على الطبيعة، ومكوّنات الأعلاف المستدامة، والمزارع الرقمية المتوافقة مع أهداف المناخ.

ويمتلك هذا القطاع إمكانات قوية لدعم الأمن الغذائي، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الترابط بين الطاقة والغذاء، ولا سيما إذا وُجّهت الاستثمارات نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جنوب المتوسط ومراكز الابتكار المحلية.

مستقبل القطاعات الرئيسية في البحر الأبيض المتوسط
الطاقة المتجددة البحرية : طاقة زرقاء لمستقبل أخضر

البحر الأبيض المتوسط يتجه بخطى واثقة نحو مستقبل طاقي نظيف ومزدهر. بحلول عام 2030، يستهدف الاتحاد الأوروبي الوصول إلى 111 غيغاواط من القدرة المركّبة للطاقة المتجددة البحرية، أي ضعف الطموحات السابقة، مع إمكانية بلوغ 317 جيجاواط بحلول عام 2050. هذا التحول يشكل خطوة حاسمة لمواجهة التغير المناخي، وتعزيز أمن الطاقة، وخلق فرص عمل خضراء للأجيال القادمة.

الطلب على الكهرباء في المنطقة يرتفع بوتيرة غير مسبوقة، إذ ستستهلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحدها حوالي 1.40 بيتاوات ساعة سنويًا، بينما تستعد دول مثل الجزائر ومصر وتركيا لمضاعفة أو حتى تثليث استهلاكها الحالي، مما يجعل التحول نحو الطاقة النظيفة خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه.

من طاقة الرياح البحرية إلى الألواح الشمسية العائمة، تقود تقنيات الطاقة المتجددة البحرية ثورة بيئية واقتصادية تعيد رسم ملامح المنطقة. ويمنح هذا التحول قطاعات مثل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية فرصة للتحرر من الاعتماد على الوقود الأحفوري والانتقال إلى نظم نظيفة وفعّالة.

على المدى القريب، يشمل المسار اعتماد تقنيات موفرة للوقود، بينما تتركز الرؤية الطويلة الأمد على أنظمة منخفضة الكربون، ومنصات طاقة متكاملة، ومزارع مائية تعتمد كليًا على الطاقة المتجددة. ولتحقيق هذه الرؤية، يصبح التعاون الإقليمي، وتعبئة الاستثمارات المبتكرة، وتطوير آليات تمويل مرنة، أساسًا لضمان انتقال عادل ومستدام لجميع المجتمعات الساحلية في المتوسط.

المتوسط قادر على أن يكون نموذجًا عالميًا للتحول الأخضر، وإذا توفرت الإرادة، يمكن تحويل هذه الرؤية إلى واقع نابض بالحياة.

فرص واعدة لبناء اقتصاد أزرق مزدهر لدول البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

السياق والأهمية الاستراتيجية
تُعدّ منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي يعيش على سواحلها أكثر من 800 مليون نسمة، ساحة لتلاقي التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية.
وتلعب الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما في ذلك المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، تركيا، الأردن، لبنان، وألبانيا دورًا محوريًا في بناء اقتصاد أزرق مستدام وشامل.
ومع توقّع ارتفاع الطلب على المأكولات البحرية والطاقة والخدمات البحرية بحلول عام 2030، يمثّل هذا التحوّل فرصة فريدة للابتكار في السياسات، وجذب الاستثمارات، وخلق فرص العمل في المنطقة.

الفرص القطاعية الرئيسية

مصايد الأسماك: إعادة ابتكار سبل العيش التقليدية

- حوالي 500,000 وظيفة في مصايد الأسماك المتوسطية، يتركز معظمها في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي أنشطة الصيد التقليدي.
- يشغّل الصيد التقليدي 62٪ من القوى العاملة في القطاع ويعد ركيزة أساسية للأمن الغذائي.
- لا يحقق هذا النمط من الصيد سوى 26٪ من إجمالي الإيرادات، ما يعكس أهميته الاجتماعية الكبيرة مقابل هشاشته الاقتصادية.
-

الفرص:

- الاستثمار في أنظمة البيانات الحديثة، والأدوات الرقمية، وتعزيز سلاسل القيمة المحلية.
- إنشاء مناطق صيد محظورة تُبنى قراراتها على بيانات اجتماعية وبيئية دقيقة.
- تمويل آليات فعّالة للامتثال، للحد من الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وحماية التنوع البيولوجي.

متطلبات السياسات: دعم مُصمم خصيصًا لمصايد الأسماك الصغيرة، وبناء القدرات، وإدماج الشباب والنساء.

فرص واعدة لبناء اقتصاد أزرق مزدهر لدول البحر الأبيض المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

الطاقة المتجددة البحرية في المتوسط: فرصة لتسريع التحول المستدام

تستهدف الخطط الوطنية المحدثة للطاقة والمناخ (NECPs) تحقيق 111 جيجاواط من الطاقة المتجددة البحرية بحلول عام 2030؛ مع توقع وصول الطلب الإقليمي على الكهرباء إلى 2.53 بيتاواط/ساعة.
من المتوقع أن تضاعف دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مثل مصر، الجزائر، المغرب) أو حتى تثلث الطلب بحلول عام 2030.

الفرص:

- التوسع في طاقة الرياح البحرية، والألواح الشمسية العائمة، والمنصات المتكاملة التي تجمع بين الطاقة وتربية الأحياء المائية.
- تعزيز الربط الإقليمي وإنشاء منصات استثمارية عابرة للحدود.
- خفض الاعتماد على الوقود في مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لزيادة المرونة والربحية

متطلبات السياسات:

- تبسيط إجراءات التصاريح وضمان الوصول إلى شبكات الكهرباء.
- تطوير آليات تمويل مبتكرة تجمع بين القطاعين العام والخاص.

تربية الأحياء المائية في المتوسط: ابتكار، استدامة، وفرص نمو

يوفّر قطاع تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط ما يقدَّر بـ 300,000 وظيفة مباشرة وغير مباشرة، ويمتلك إمكانات كبيرة للنمو، خاصة في إنتاج الأنواع منخفضة التأثير البيئي مثل الطحالب، وتبني نماذج الاقتصاد الدائري.

الفرص

- الاستثمار في الأعلاف المستندة إلى الطحالب الدقيقة، وتثمين النفايات البيولوجية، وتطوير أنظمة زراعة رقمية ذكية.
- دعم برامج الشهادات البيئية، والامتثال لمعايير التصدير، وتعزيز البنية التحتية الخضراء.
- إنشاء منصات تعليم إلكتروني قائمة على أسلوب الألعاب، وبرامج تدريبية لإعداد الكفاءات المستقبلية.

متطلبات السياسات:

- تنسيق التراخيص وتبسيط الإجراءات.
- سنّ تشريعات تشجّع الابتكار والاستثمار.
- تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعرفة.

العوامل الداعمة

- التحول الرقمي: اعتماد التكنولوجيا في جميع القطاعات البحرية للحد من عدم الكفاءة وتتبع الأثر.
- تطوير المهارات: تطوير التعليم والتدريب المهني والتعليم العالي بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل الأزرق المستقبلي.
- الاقتصاد الدائري: تثمين الكتلة الحيوية البحرية، وإعادة استخدام النفايات، وتصميم عمليات الإنتاج بطريقة صديقة للبيئة.
- التمويل والدعم: زيادة مرونة التمويل، وإنشاء تجمعات للابتكار الإقليمي، وتعزيز التعاون

المقومات الاستراتيجية وتخطيط الحيز البحري في دول المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

- الاستراتيجيات: قامت العديد من الدول، مثل تونس والجزائر، بوضع تقييمات استراتيجية للاقتصاد الأزرق تظهر أرقامًا واعدة. كما وضع الاتحاد من أجل المتوسط استراتيجية إقليمية لدعم الحكومات المحلية.
- العائد الديموغرافي: تتميز الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بوجود سكان أصغر سنًا ومواهب غير مستغلة.
- الضرورة المناخية: هناك حاجة قوية للتخفيف والتكيف تتماشى مع أهداف التمويل الموجه نحو الأثر.
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي: يشكل جسرًا يربط الأسواق بين أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط.

الزخم السياسي: التزام إقليمي من خلال استراتيجية اللجنة العامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO/GFCM) لعام 2030، وأجندة الاقتصاد الأزرق للاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي.

قائمة بالوثائق والروابط المفيدة

في حوض البحر الأبيض المتوسط، تدفع مجموعة من العوامل والسياسات نحو تنفيذ تخطيط الفضاء البحري (MSP) على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية والوطنية. وتشمل هذه العوامل تطبيق توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بتخطيط الفضاء البحري من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وإعلان الاتحاد من أجل المتوسط الوزاري حول الاقتصاد الأزرق، وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM)، والإطار المفاهيمي لتخطيط الفضاء البحري الذي طوره برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط (UNEP/MAP)، والمشروع التجريبي MSPglobal في غرب البحر الأبيض المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، تدعم العديد من المبادرات الانتشار الأوسع والتنفيذ العملي لتخطيط الفضاء البحري، وغالبًا ما توفر موارد تعليمية وتدريبية، فضلاً عن فرص للحوار والتواصل الإقليمي.

منصة MSP

منذ عام 2016، توفر المنصة الأوروبية لتخطيط الفضاء البحري (MSP Platform)، الممولة من الاتحاد الأوروبي، الدعم الإداري والفني للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تنفيذ تشريعات تخطيط الفضاء البحري.
يدير المشروع موقعًا إلكترونيًا يحتوي على معلومات حول الممارسات والعمليات والمشاريع الحالية لتخطيط الفضاء البحري، ويقوم بإجراء دراسات تقنية، ويقدم خدمة الأسئلة والأجوبة.
وفي عام 2023، تم إطلاق المنتدى الأوروبي الأزرق بهدف تطوير أوجه التكامل بين الأنشطة البحرية والتوفيق بين مختلف مستخدمي البحر.

كما تسهّل المشاريع والمؤتمرات العابرة للحدود الممولة من الاتحاد الأوروبي التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والدول غير الأعضاء في إدارة الفضاء البحري، وتدعم تنفيذ التشريعات المتعلقة بتخطيط الفضاء البحري. ويوفر موقع المشاريع على منصة MSP الأوروبية تفاصيل كاملة عن الأنشطة التي نُفذت منذ عام 2010.

https://maritime-spatial-planning.ec.europa.eu/
https://maritime-spatial-planning.ec.europa.eu/msp-resources/med-msp-cop

قائمة بالوثائق والروابط المفيدة

مبادرة MSPglobal

تُعد MSPglobal مبادرة مشتركة بين لجنة المحيطات الحكومية الدولية التابعة لليونسكو (UNESCO-IOC) والمديرية العامة للشؤون البحرية ومصايد الأسماك التابعة للمفوضية الأوروبية (DG MARE)، وتهدف إلى تطوير وتنفيذ المبادئ التوجيهية الدولية لتخطيط الفضاء البحري.

توفر MSPglobal إطارًا للمشاركة النشطة والفعالة لصناع السياسات والعلماء والمواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تحسين الحوكمة على مستويات متعددة وتحقيق نهج قائم على النظام البيئي لدعم الاقتصاد الأزرق.
كما صُممت المبادرة لدعم تنفيذ خارطة الطريق المشتركة لتسريع عمليات تخطيط الفضاء البحري عالميًا، والتي اعتمدتها لجنة المحيطات الحكومية الدولية (UNESCO-IOC) والمديرية العامة للشؤون البحرية ومصايد الأسماك (DG MARE).

Technical report Future Conditions and Scenarios for Marine Spatial Planning and Sustainable Blue Economy Opportunities in the Western Mediterranean

Technical Report: Current Conditions and Compatibility of Maritime Uses in the Western Mediterranean

مركز PAP/RAC

يُعد PAP/RAC أحد المراكز الإقليمية التابعة لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط (MAP) لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).
تأسس عام 1977، ويتمثل دوره الرئيسي اليوم في مساعدة دول البحر الأبيض المتوسط في تنفيذ أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM)، وهو أول سياسة دولية لإدارة المناطق الساحلية.
ومع الاعتراف المتزايد بـتخطيط الحيز البحري (MSP) باعتباره الأداة الأفضل لتنفيذ بروتوكول ICZM في الجزء البحري من المنطقة الساحلية، تم في عام 2023، خلال اجتماع الأطراف المتعاقدة في خطة عمل البحر المتوسط، اعتماد الإطار المفاهيمي لتنفيذ تخطيط الفضاء البحري في البحر الأبيض المتوسط.
يقوم مركز الأنشطة الإقليمية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (PAP/RAC) أيضًا بتنسيق فريق عمل خاص بالتخطيط المكاني البحري، يهدف إلى دعم عمليات التخطيط المكاني البحري في إطار اتفاقية برشلونة.

Conceptual Framework for Implementing Marine Spatial Planning in the Mediterranean
(https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/44723/23ig26_22_2610_eng.pdf)
https://msp.iczmplatform.org/

قائمة بالوثائق والروابط المفيدة

الاتحاد من أجل المتوسط (UfM)

تُعد مجموعة العمل الخاصة بالاقتصاد الأزرق التابعة للاتحاد من أجل المتوسط مجموعة فنية تضم ممثلين تعينهم دول الاتحاد من أجل المتوسط، ويرأسها بالتناوب الرئاستان المشتركتان بدعم من الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط.

تجتمع هذه المجموعة مرة واحدة على الأقل سنويًا، ويفضل أن يكون ذلك بالتوازي مع فعاليات أخرى.

تشمل المجموعة مراقبين دائمين وفقًا لما ورد في الإعلان الوزاري، كما يمكن دعوة مشاركين إضافيين عند الحاجة أو بصفة مراقبين، وذلك حسب جدول الأعمال ولضمان التنسيق المناسب مع المبادرات الأخرى ذات الصلة.

Towards a Sustainable Blue Economy in the Mediterranean Region - 2024

مبادرة WestMED

تُعد مبادرة WestMED نتيجة سنوات من الحوار بين عشر دول في منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط في إطار حوار 5+5: خمس دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي (فرنسا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، ومالطا) وخمس دول شريكة من الجنوب (الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، وتونس). تلتزم هذه الدول بالعمل معًا لتحقيق مصالح مشتركة في المنطقة، وهي تعزيز السلامة والأمن البحريين، ودعم النمو الأزرق المستدام وتوفير فرص العمل، والحفاظ على النظم البيئيةزوالتنوع البيولوجي.

تقدم آلية الدعم لمبادرة WestMED للدول المشاركة دعمًا عمليًا للمساعدة في تحقيق أهداف الاقتصاد الأزرق الخاصة بالمبادرة. وتتألف هذه الآلية من خبراء في الاقتصاد الأزرق يساعدون أصحاب المصلحة في إيجاد شركاء للمشاريع عبر الحدود، ودعم تطوير أفكار المشاريع، وتقديم معلومات حول فرص التمويل. كما تقود هذه الآلية النقاشات حول الموضوعات البحرية الرئيسية وغالبًا ما تشارك في الحوارات السياسية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.

https://westmed-initiative.ec.europa.eu/

قائمة بالوثائق والروابط المفيدة

استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الأدرياتيك والأيوني (EUSAIR)

تُعد استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الأدرياتيك والأيوني (EUSAIR) استراتيجية إقليمية كبرى اعتمدتها المفوضية الأوروبية ووافق عليها المجلس الأوروبي في عام 2014. وقد تم تطوير هذه الاستراتيجية بشكل مشترك بين المفوضية الأوروبية ودول وأصحاب المصلحة في منطقة الأدرياتيك والأيوني، الذين اتفقوا على العمل معًا في مجالات الاهتمام المشترك بما يعود بالنفع على كل دولة وعلى المنطقة ككل.

يتمثل الهدف العام للاستراتيجية في تعزيز الازدهار والنمو الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة من خلال تحسين جاذبيتها وتنافسيتها وترابطها. وبمشاركة أربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي وأربع دول غير أعضاء، ستساهم هذه الاستراتيجية في تحقيق المزيد من التكامل لدول غرب البلقان.

المصادر ذات الصلة:

https://www.adriatic-ionian.eu/

مجتمع الممارسة للمتوسط حول تخطيط الفضاء البحري (Med-MSP CoP)

في 26 يناير 2023، أطلقت الوكالة الأوروبية للمناخ والبنية التحتية والبيئة (CINEA) والمديرية العامة للشؤون البحرية ومصايد الأسماك (DG MARE) رسميًا مجتمع الممارسة خلال اجتماع الإطلاق في بروكسل. وقد ناقش الخبراء هيكل المجتمع وأهدافه وخطة العمل للسنة الأولى من التبادلات.

يتمثل الهدف الرئيسي لمجتمع الممارسة للمتوسط في إقامة تواصل وحوار دائمين عبر الحدود بين الخبراء في مجال تخطيط الفضاء البحري (مثل المخططين، والخبراء التقنيين، والباحثين) لتبادل المعارف والخبرات ذات الصلة في المنطقة، والوصول إلى رؤية مشتركة حول المواضيع ذات الاهتمام المشترك في تخطيط الفضاء البحري، وتعزيز التعاون بين دول شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط.

https://maritime-spatial-planning.ec.europa.eu/msp-resources/med-msp-cop

قائمة بالوثائق والروابط المفيدة

منظمة الأغذية والزراعة (FAO)

تُعد اللجنة العامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط (GFCM) منظمة إقليمية لإدارة مصايد الأسماك تابعة لـ منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة. وتتمثل ولايتها في ضمان الحفاظ على الموارد البيولوجية البحرية واستخدامها بشكل مستدام، وكذلك تطوير تربية الأحياء المائية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. تعمل اللجنة من خلال البحث العلمي، وتدابير الإدارة، وآليات المراقبة والامتثال.

يرتبط عمل اللجنة ارتباطًا وثيقًا بـ تخطيط الفضاء البحري (MSP) من خلال الترويج لأدوات الإدارة المكانية والمساهمة بالبيانات والخبرات لدعم التخطيط القائم على النظم البيئية والمتعدد القطاعات في المناطق البحرية والساحلية، بما يضمن دمج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في استراتيجيات الحوكمة البحرية والاستدامة الشاملة.

Other useful documents:

La Stratégie Nationale de Gestion Intégrée des Zones Côtières en Algérie à 2030

L’ économie bleue en Tunisie : Opportunité pour un développement intégré et durable de la mer et des zones côtières

Investmed - Blue Economy within the Mediterranean Region: the Role of Regional Collaboration

Sustainable Blue Economy Policy in Turkey: Challenges and Opportunities

© MEDIGREEN 2025

الشكر والتقدير
تم دعم العمل الموصوف في هذه النشرات من قبل الوكالة الأوروبية للمناخ والبنية التحتية والبيئة (CINEA) التابعة للاتحاد الأوروبي، من خلال اتفاقية المنحة رقم 101182580، وذلك في إطار دعوة تقديم المقترحات EMFAF-2023 PIA-MSP Type of action: EMFAF Project Grants.

تنويه
يمثل محتوى هذا المستند آراء المؤلف فقط وهو مسؤوليته الكاملة؛ ولا يمكن اعتباره يعكس آراء المفوضية الأوروبية أو الوكالة الأوروبية للمناخ والبنية التحتية والبيئة (CINEA) أو أي جهة أخرى تابعة للاتحاد الأوروبي. ولا تتحمل المفوضية الأوروبية أو الوكالة أي مسؤولية عن أي استخدام قد يتم للمعلومات الواردة فيه.

www.medigreenproject.eu

Medi Green

بتمويل مشترك من
الاتحاد الأوروبي